

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدّم من كوبا

أولا - مقدمة

1 - إن موقف كوبا فيما يتعلق بالأسلحة النووية يسبق انضمامها بوصفها دولة طرفا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي صدقت عليها في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2002. وكوبا لم تمتلك قط ولا تمتلك ولا تنوي امتلاك أي نوع من أسلحة الدمار الشامل أو تصنيعها أو الإتجار بها أو توريدها. وتدعو كوبا إلى حظر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها الكاملة، وتولي أولوية قصوى لهذه المسألة. ويتكرّس ذلك في مبادئ السياسة الخارجية لجمهورية كوبا، على النحو الوارد في الدستور الذي اعتمد في 24 شباط/فبراير 2019، والذي أعيد فيه تأكيد أن البلد "يُعزّز نزع السلاح العام والكامل، ويرفض وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة ذات الآثار المماثلة، أو انتشارها أو استخدامها، وكذلك استحداث واستخدام أسلحة جديدة وأشكال جديدة من الحروب، مثل الحرب الإلكترونية، التي تنتهك القانون الدولي".

2 - ولا تمارس دولة كوبا ولايتها على جزء من أراضيها ذات السيادة، التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية. وبناء على ذلك، لا تعرف حكومة كوبا ما إذا كانت المواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو حتى الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، قد وضعت في قاعدة بحرية تابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو، أو أنها موجودة حاليا هناك أو يجري صيانتها هناك، أو ما إذا كانت هناك نية لحيازتها هناك.

3 - وعندما انضمت كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أصدرت إعلانا أوضحت فيه موقفها بأن المعاهدة تنشئ نظاما دوليا تمييزيا يفضي إلى وجود "نادي للدول الحائزة للأسلحة النووية". وبالرغم من السنوات التي انقضت منذ بدء نفاذ المعاهدة في 5 آذار/مارس 1970، لم يتحقق الهدف المتمثل



في الإزالة الكاملة لهذا النوع من الأسلحة. ومع دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جددنا التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

- 4 - وسيتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر، المقرر عقده في عام 2021، إلى حد كبير على ما إذا كانت ولايته تحظى بالاحترام الكامل وما إذا كان الوفاء بجميع الالتزامات بموجب الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - باعتباره شرطا لا غنى عنه لشرعية الصك وسلامته وفعاليتها، يعالج بطريقة متوازنة وغير تمييزية.
- 5 - وسيواصل بلدنا العمل مع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة لتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة في أقرب وقت ممكن، بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ثانيا - اعتبارات محددة تتعلق بالمادة الثالثة وتنفيذها على الصعيد الوطني

6 - يتعلق اهتمام كوبا بالطاقة النووية حصرا باستخدام هذه الطاقة في الأغراض السلمية، رهنا بالتحقق من جانب السلطة المختصة، وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).

7 - وجميع البرامج الكوبية التي تتطوي على الطاقة النووية هي برامج سلمية بطبيعتها. وقد كانت ولا تزال تخضع لرقابة صارمة من جانب السلطات الوطنية المختصة، وترصدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار. وهذا الوضع يسبق انضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما تشير إلى ذلك الاتفاقات الجزئية لتطبيق الضمانات فيما يتعلق بتوريد الاتحاد السوفياتي آنذاك لمحطة للطاقة النووية (INFCIRC/281)، وتطبيق الضمانات فيما يتصل بإمداد مفاعل للبحوث النووية من الاتحاد السوفياتي آنذاك (INFCIRC/298) وتطبيق الضمانات فيما يتعلق بتزويد جمهورية هنغاريا الشعبية بمفاعل نووي خال من الطاقة النووية (INFCIRC/311)، التي دخلت حيز النفاذ في 5 أيار/مايو 1980 و 25 أيلول/سبتمبر 1980 و 7 تشرين الأول/أكتوبر 1983، على التوالي. كما أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمدير العام للوكالة بأن يبرم مع كوبا بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات المبرمة معها، بهدف ضمان فعالية الضمانات وكفاءتها (GOV/1999/58). وقد تم التوقيع على البروتوكول الإضافي في تشرين الأول/أكتوبر عام 1999 لدعم تعزيز نظام الضمانات الدولي. وقد جعلت هذه الخطوة كوبا أول بلد يوقع بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات، مع العلم أن الضمانات المعنية ليست ضمانات شاملة.

8 - وبدأت كوبا على الفور، لدى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹⁾ لوضع اتفاقات تسمح للوكالة بالتحقق من الأنشطة النووية التي تُنفَّذ في البلد، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها بموجب الفقرة 1 من المادة الثالثة من المعاهدة.

9 - ونتيجة لتلك المفاوضات، وعملا بالفقرة 4 من المادة الثالثة من المعاهدة، وافق مجلس المحافظين في 9 أيلول/سبتمبر 2003 على اتفاق الضمانات الشاملة المبرم بين جمهورية كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC/633) والبروتوكول الإضافي الملحق بذلك الاتفاق (INFCIRC/633/Add.1)، اللذين وقَّع عليهما بلدنا في 18 أيلول/سبتمبر 2003 وصدَّق عليهما في 27 أيار/مايو 2004، ودخلا حيز

(1) كوبا عضو مؤسس ونشط في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد شغلت 11 فترة عضوية في المجلس، بما في ذلك 5 فترات منذ انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

النفاز في 3 حزيران/يونيه 2004. وقد صيغ هذان الاتفاقان ونُقدا وفقا للفقرتين 2 و 3 من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي إطار الامتثال لهذه المسؤوليات، نُفذت كوبا الإجراءات التالية بين بدء نفاذ المعاهدة بالنسبة إلى كوبا والمؤتمر الاستعراضي لعام 2015:

- (أ) تقديم التقرير الأولي المطلوب بموجب اتفاق الضمانات الشاملة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يتضمن جردا للمواد النووية في البلد؛
- (ب) تعليق الضمانات وتخفيض منطقة قياس المواد النووية المنشأة لمحطة جوراغوا للطاقة النووية، عقب القرار النهائي بإغلاق المرفق الذي توقف تشييده في عام 1992؛
- (ج) اختتام المفاوضات بشأن هيكل الضمانات الكوبية مع منطقتين لقياس المواد النووية كمكانيين واقعين خارج المرافق وإنشاء نقاط قياس رئيسية؛
- (د) إجراء عمليات تفتيش سنوية للعناصر الخاضعة للمراقبة عملا باتفاقات الضمانات الجزئية؛
- (هـ) تقديم جميع التقارير والإعلانات المطلوبة عملا باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، والردود المتعلقة بجميع التوضيحات والرسائل التي طلبتها إدارة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من كوبا؛
- (و) الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إجراء لإصدار تأشيرات دخول متعددة لمفتشي الضمانات المعتمدين لكوبا؛
- (ز) تنفيذ الضمانات المتكاملة، التي دخلت حيز النفاذ في كوبا في 1 كانون الثاني/يناير 2009؛
- (ح) إجراء عمليات تفتيش تتضمن إمكانية وصول إضافية، وفقا لنظام التحقق الذي أنشأته الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- (ط) إصدار تأشيرات الدخول المتعددة المطلوبة عملا بالترتيبات السارية بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- (ي) إجراء جرد فعلي يبين أنه لا توجد مواد نووية في البلد.

10 - وفي السنوات الخمس الماضية، نُفذت الإجراءات الإضافية التالية:

- (أ) قَدِّمت كوبا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وعملا بالمادة 14 من تلك المعاهدة، إعلانين نصف سنويين يفيدان بأنها امتثلت لأحكام المعاهدة إلى أمانة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ب) قَدِّمت كوبا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملا باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقارير محاسبية سنوية عن قوائم الجرد وتقارير مخصصة عن تغيير قوائم الجرد؛
- (ج) قَدِّمت كوبا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملا بالبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم بين كوبا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، إعلانات فصلية بشأن

الواردات و/أو الصادرات من المواد الحساسة للانتشار وإعلاننا سنويا مستكملا. وفي جميع الحالات، استوفيت الشروط المقررة؛

(د) ومنذ عام 2015 وحتى الآن، أجريت خمس عمليات تفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت نتائجها مرضية (كانون الأول/ديسمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2017 وحزيران/يونيه 2018 وحزيران/يونيه 2019 وكانون الثاني/يناير 2020)، وتم الاعتراف بنظام حصر المواد النووية ومراقبتها في البلد؛

(هـ) وفي عام 2018، عرضت كوبا النتائج التي تحققت فيما يتعلق بتنفيذ نظامها الخاص بحصر المواد النووية ومراقبتها في ندوة الضمانات الدولية.

11 - ونتيجة لجميع الإجراءات التي اتخذت، وضع تقرير الوكالة عن تنفيذ ضمانات عام 2007 كوبا لأول مرة ضمن البلدان الـ 47 التي تمكنت فيما يتعلق بها من استخلاص استنتاجات بشأن الضمانات. وتحققت الوكالة من جميع المعلومات المقدمة عن البرنامج النووي الكوبي، وكذلك من أن جميع المواد النووية المعن عنها كانت مخصصة لأنشطة سلمية، وأنه لم تكن هناك أنشطة غير معلنة. وقد توصلت إلى الاستنتاجات نفسها كل عام منذ ذلك الحين.

12 - ويكفل التشريع الوطني الساري استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية البحتة، وكذلك للمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة، ويتسق مع الاتفاقيات والمعاهدات النووية التي يكون بلدنا طرفا فيها. ولدى كوبا قواعد وإجراءات قانونية قائمة تنظم أنشطة مختلف الأجهزة والمؤسسات الوطنية العاملة في القطاع النووي وتضمن رقابة صارمة على استخدام المواد النووية.

13 - وفي هذا الصدد، يضع المرسوم بقانون رقم 207 لسنة 2000 بشأن استخدام الطاقة النووية المبادئ العامة التي تنظم استخدام الطاقة النووية في الأراضي الوطنية، بغية ضمان الامتثال للالتزامات الدولية ذات الصلة التي تعهدت بها دولة كوبا. ويؤكد المرسوم أن "الطاقة النووية تستخدم في كوبا للأغراض السلمية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد". ويشكل المرسوم رقم 208 لسنة 1996، الذي أنشئ بموجب النظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها والمركز الوطني للأمن النووي، والقرار رقم 62 لعام 1996، الذي وضع أنظمة لحصر المواد النووية ومراقبتها، دليلا على التزام البلد في هذا المجال.

14 - وبالمثل، فإن الفصل الرابع من القانون الجنائي لعام 1987، المعنون "انتهاكات الأنظمة المتعلقة باستخدام وتخزين المواد المشعة أو غيرها من مصادر الإشعاع المؤين"، يُعرّف جميع الجرائم المتصلة بتلك المواد ويحدد العقوبات التي تفرض على الأفراد الذين يرتكبونها. ولقد أدخل تعديل على القانون الجنائي (المرسوم بقانون رقم 2013/316) بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2013، قام بتحديث إطار العقوبات واستكمالها.

ثالثا - اعتبارات محددة تتعلق بالمادة الرابعة

15 - في كوبا، يحظى استخدام التكنولوجيات النووية في المجالات الحرجة من الاقتصاد بتقدير كبير، وتُعطى أهمية خاصة للتعاون التقني مع الوكالة.

- 16 - وقد أسفرت عقود من التعاون التقني مع الوكالة عن إحراز تقدم كبير في كوبا، التي أصبحت الآن مرجعا لبلدان أخرى في المنطقة وحول العالم، كما أشير إليه في المؤتمر الدولي بشأن برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي عقد في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2017.
- 17 - ولقد بدأت كوبا برنامجها للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1977. وفي السنوات الخمس الماضية، أتاح هذا البرنامج تنمية القدرات الوطنية في مجالات مهمة، من قبيل ما يلي:
- إدخال تكنولوجيات هجينة لتشخيص السرطان وعلاجه، وهو يمثل آفة تؤثر على المؤشرات الصحية في العديد من البلدان، بما فيها كوبا؛
 - تطوير مجموعة متنوعة من الحبوب ذات الفائدة الغذائية والصيدلانية، ومقاومة للإجهاد المائي والإجهاد الملحي، والتي استحدثت الآن، مع نتائج إيجابية، من قبل المنتجين لدينا؛
 - إجراء دراسة تجريبية للتحقق من صحة تقنية تعقيم الحشرات في إطار الحملة الوطنية لمكافحة الفيروس المنقول بالمفصليات؛
 - الدراسات السريرية والدراسات قبل السريرية لتطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية الجديدة؛
 - استئناف استخدام تكنولوجيا الإشعاعات عالية التأثير كوسيلة للتعقيم في قطاعي الأغذية والصحة؛
 - تحقيق كل ذلك مع وضع الإطار القانوني والتنظيمي وخدمات الحماية الإشعاعية، وفقا للممارسات الجيدة التي توصي بها الوكالة لدولها الأعضاء.
- 18 - وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قام الخبراء الكوبيون بـ 63 بعثة، وشارك 350 مواطنا في حلقات عمل ودورات، واستضافت الوكالة 69 زميلا وعالما كوبيا. وخلال العقد الماضي، استفادت كوبا من مشاريع وطنية وإقليمية بميزانية إجمالية قدرها 11,5 مليون يورو. وشاركت أيضا في مشاريع أقاليمية. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المشاريع الوطنية "استعادة قدرات التشعيع لمحطة تشعيع الأغذية"، و "تحسين تشخيص السرطان وعلاجه من خلال إدخال وتعزيز تطبيقات الجراحة الموجّهة لاسلكيا" و "تعزيز سلامة الأغذية من خلال التخفيف من الملوثات في الفاكهة للاستهلاك البشري"، التي أنجزت بنجاح في عامي 2018 و 2019.
- 19 - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شارك البلد في 28 مشروعا إقليميا و 3 مشاريع أقاليمية. وعلى الصعيد الوطني، يجدر تسليط الضوء على المشاريع التالية: "تعزيز القدرات على التقييم قبل السريري والسريري للمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية"، "إثبات جدوى تقنية تعقيم الحشرات لمكافحة ناقلات الأمراض والآفات"، "تعزيز القدرات الوطنية على تطوير أصناف جديدة من المحاصيل من خلال الطفرات المستحثة من أجل تحسين الأمن الغذائي وتقليل البصمة البيئية إلى أدنى حد"، "تعزيز القدرات على إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية واستخدامها السريري لدراسة الأمراض المزمنة غير السارية وعلاجها الشخصي"، و "تحسين جودة الرعاية في العلاج الإشعاعي والطب النووي في المنطقة الشرقية"، و "تعزيز القدرات الوطنية لرصد آثار تغير المناخ على البيئة البحرية باستخدام التقنيات النووية والنظيرية"، و "تعزيز البنية التحتية الوطنية للسلامة الإشعاعية".
- 20 - وقدمت الوكالة المساعدة في الكشف عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك عن طريق التبرع بأربع مجموعات مواد، قيمتها 48 000 يورو، لمعهد بيدرو كوري للطب الاستوائي. وتحتوي

هذه المجموعات على معدات لكشف تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي (RT-PCR) وإعداد العينات؛ والمواد المستهلكة، والبادئات والمسابر؛ وخرانات السلامة الإحيائية ومعدات الوقاية الشخصية. كما تم تلقي 30 000 اختبار بقيمة 600 000 يورو، مما أتاح للبلد تعزيز قدراته الوطنية على التصدي للجائحة.

21 - ومنذ عام 2015، تم تلقي العديد من التبرعات من المعدات للكشف عن المواد النووية والمشعة وتحديدها من قبيل أجهزة تحديد النويدات المشعة وأجهزة كشف الإشعاعات الشخصية، فضلا عن مطيافات محمولة، وشاشات لرصد معدلات جرعات أشعة غاما مع مسابر ومقاييس الجرعات الشخصية الإلكترونية التي تتيح القراءة المباشرة، من بين أمور أخرى. ويعمل البلد حاليا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكندا لتوسيع هيكله للكشف في مجال الأمن النووي على حدوده.

22 - وتضع كوبا القدرات التي طوّرتها بتصرف الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما بلدان المنطقة، وذلك عن طريق إسهامها بفضل خبرائها ومرافقها في إدخال هذه التكنولوجيات. كما تتعاون بهمة ضمن إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي ترأسه منذ أيار/مايو 2019. ويتضح ذلك في أنشطة التعاون التي يتجاوز فيها عدد الخبراء الكوبيين الذين قدّموا خدمات إلى بلدان أخرى عدد البعثات التي أوفدت إلى كوبا خلال هذه السنوات من برنامج التعاون. ومن الجدير بالذكر أيضا أن ستة زملاء في المتوسط يأتون سنويا إلى المؤسسات الكوبية وأنه تعقد حوالي ست مناسبات على الصعيد الإقليمي.

23 - غير أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواجه صعوبات مستمرة ومنتزيدة في الحصول على المعدات العلمية المعتمدة لمشاريع في كوبا. فالشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الشركات التي لها استثمارات رأسمالية من ذلك البلد، لا تستطيع أن تبيع هذه المعدات إلى كوبا، لأنها تواجه احتمالا حقيقيا بالتعرض لعقوبات، بسبب الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب وغير العادل الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي شددته حكومة الولايات المتحدة بقدر أكبر في عهد دونالد ترامب. ومن نتائج هذا الوضع أن تنفيذ مشاريعنا أكثر تكلفة، حيث يجب شراء المعدات من مناطق أبعد.

24 - وتؤثر هذه الحالة أيضا فيما يتعلق بالدورات التي تنظمها مؤسسات الولايات المتحدة والمعدات النووية التي تتبعها شركات الولايات المتحدة والشركات التابعة لها الموجودة في بلدان ثالثة، والتي يفرض عليها الحظر في حالة الخبراء والشركات الكوبية، في انتهاك صارخ للفقرة 2 من المادة الرابعة من المعاهدة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك زيادة تكلفة استثمار كوبا في تكنولوجيا البوزيترون الجديدة لعلاج السرطان، وهو السبب الرئيسي للوفاة في البلد. وكان شراء هذه التكنولوجيا من الولايات المتحدة سيكون بكلفة أقل بنحو 30 في المائة.

25 - وتؤكد كوبا من جديد اعتقادها بأن التعاون التقني للوكالة ينبغي أن يكون خاليا من الشروط السياسية المسبقة، كما يتجلى في نظامها الأساسي. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل دولتنا.

رابعاً - اعتبارات محددة تتعلق بالمادة الخامسة

26 - تعارض كوبا بشدة إجراء تجارب نووية من أي نوع، بما في ذلك التجارب والاختبارات دون الحرجة التي تجرى باستخدام أجهزة الحاسوب العملاقة أو غيرها من الأساليب المتطورة غير المتفجرة.

- 27 - ومن المثير للجزع أن عدة بلدان تواصل اختبار الأسلحة النووية باستخدام أساليب غير متفجرة، وهو ما يتعارض مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والغرض منها. وكوبا، الموقعة على المعاهدة، قد امتثلت دائما لأحكامها والتزمت بهذا الصك حرفيا. ولقد صوّت بلدنا باستمرار تأييدا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمعاهدة. وشددنا على معارضتنا الحازمة للتجارب النووية بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 4 شباط/فبراير 2021، وعلى معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تحظر المادة 1 منها صراحة اختبار الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.
- 28 - وإننا نعارض الجهود الرامية إلى تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإننا نهيب بالدول الكف عن إجراء تجارب نووية تفجيرية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة، بغرض تحسين الأسلحة النووية. فهذه الأعمال تتعارض مع غرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقصدها ونصها وروحها وتقوض هدفها المنشود بوصفها تدبيرا من تدابير نزع السلاح.
- 29 - وقدمت كوبا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، التي صدّقت عليها في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2002، جميع الإعلانات نصف السنوية المطلوبة في الوقت المناسب وبطريقة سليمة، مؤكدة أنه "لم يحدث أي نشاط مخطور بموجب معاهدة تلاتيلوكو في الإقليم الخاضع لولاية جمهورية كوبا".
- 30 - وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذه الإعلانات بموجب الاتفاق المبرم بين جمهورية كوبا والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة تلاتيلوكو (INFCIRC/633) والبروتوكول الإضافي الملحق بذلك الاتفاق (INFCIRC/633/Add.1)، الموقع في 18 أيلول/سبتمبر 2003 والذي دخل حيز النفاذ منذ 3 حزيران/يونيه 2004.

خامسا - اعتبارات محددة تتعلق بالمادة السادسة

- 31 - تشكل أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية على وجه الخصوص، تهديدا للبشرية. وفي المحافل المتعددة الأطراف، شددت كوبا على ضرورة إزالتها الكاملة، بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، في غضون فترة زمنية محددة.
- 32 - وإلى أن يتحقق انضمام العالم كله إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، يجب أن تستمرّ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتخاذ المزيد من تدابير نزع السلاح النووي. وهذا المحفل المتعدد الأطراف قادر على التفاوض بشأن عدة مسائل في نفس الوقت.
- 33 - وإننا نؤيد بدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، وقابلة للتحقق بفعالية في مجال حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ويجب أن تتضمن هذه المعاهدة تدابير لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي على حد سواء، نظرا لأنها تمثل خطوة جديدة نحو تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.
- 34 - وقد شاركت كوبا بصورة منتظمة في رعاية أو تأييد مختلف القرارات في اللجنة الأولى للجمعية العامة التي تدعو، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى نزع السلاح النووي.

35 - وفي البيانات التي أدلينا بها أمام هيئة نزع السلاح، ما فتننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين للاتفاق على تقديم توصيات محددة بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة.

36 - وفي 26 أيلول/سبتمبر 2020، احتفل للمرة السادسة باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، عملاً بقرار الجمعية العامة 32/68، بناءً على اقتراح من حركة بلدان عدم الانحياز وبمبادرة من كوبا. وقد دأب بلدنا على المشاركة في المناسبات التي عقدت في ذلك التاريخ في نيويورك وجنيف وفيينا. وفي هذه المناسبات، شدّدنا على ضرورة اتخاذ تدابير محددة لتحقيق نزع السلاح النووي، واسترعينا الانتباه إلى الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، وأكدنا أن حظر الأسلحة النووية والقضاء التام عليها هو السبيل الوحيد لكفالة ألا تعاني البشرية أبداً من آثارها الرهيبة مرة أخرى.

37 - وترى كوبا أن عدم انتشار الأسلحة النووية ليس غاية في حد ذاته، بل هو خطوة على طريق نزع السلاح النووي. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وبالتعاون مع الدول الأطراف الأخرى فيها، متابعة المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي واختتامها.

38 - ويجب أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر التزامات عملية تعكس بوضوح مسؤولية الدول النووية ودورها في عملية نزع السلاح، وأن تعالج المطالب الطويلة الأمد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

39 - وفي هذا الصدد، إننا نفخر بكوننا طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعنا عليها في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وصدّقنا عليها في 30 كانون الثاني/يناير 2018، مما يجعل كوبا خامس دولة تفعل ذلك. وتقدم المعاهدة إسهاماً فعالاً في نزع السلاح العام والكامل والسلام والأمن الدوليين بوضع قاعدة جديدة من القانون الدولي تحظر حظرًا قاطعاً للأسلحة النووية في جميع الظروف والتجارب النووية من أي نوع. ويمثل ذلك خطوة بالغة الأهمية على طريق الإزالة الكاملة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية. ومع دخول المعاهدة حيز النفاذ، أثبت المجتمع الدولي بوضوح أن الأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل هي أيضاً غير قانونية.

40 - وكان عدم الامتثال المطوّل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار هو السبب الرئيسي الذي جعل غالبية الدول الأطراف في تلك المعاهدة تتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية في الجمعية العامة في عام 2017. وتدلُّ مشاركة أكثر من 120 بلداً في المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، سعياً إلى حظر صريح للأسلحة النووية، على التحول في طبيعة النقاش الدائر حول نزع السلاح النووي والحاجة الحتمية إلى إيلاء هذه الركيزة نفس مستوى الاهتمام الذي تحظى به الركائز الأخرى.

41 - إن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تقوّض سلامة معاهدة عدم الانتشار بأي شكل من الأشكال. ودخولها حيز النفاذ مؤخرًا سيساعد في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار من خلال الجهود المكتملة لأحكام المادة السادسة⁽²⁾ من تلك المعاهدة والمتوافقة معها: "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة

(2) خلصت محكمة العدل الدولية بالإجماع، عند النظر في تفسير المادة السادسة في فتاها لعام 1996، إلى أن المادة لا تنص على الالتزام بمواصلة المفاوضات بحسن نية فحسب، بل يجب أن تكون هذه المفاوضات فعالة أيضاً، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وبشأن وضع معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة“.

42 - وكوبا منزعة للغاية من عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ معظم الخطوات العملية الثلاث عشرة لتنفيذ المادة السادسة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي السادس في عام 2000 وخطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

43 - ولم تبدِ الدول الحائزة للأسلحة النووية أي التزام بتقليص دور الأسلحة النووية أو إزالتها في نهاية المطاف. فهي لم تخفض إلى الحد المتوقع حالة التأهب لنظم أسلحتها النووية، أو تخفض دور هذه النظم في سياساتها ومذاهبها الأمنية الوطنية. وفي الوقت الحاضر، لا يزال في ترساناتها ما يقرب من 14 000 سلاح نووي، منها نحو 3 750 قطعة من الأسلحة المنتشرة مع قوات عمليات.

44 - ومنذ المؤتمر الاستعراضي لعام 2015، لم تحدث سوى تطورات قليلة تشير إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها رغبة حقيقية في العمل من أجل تفكيك ترساناتها النووية بالكامل. وعضوا عن الامتناع عن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة، فإن بعض هذه الدول تتبع برامج تحديث طويلة الأجل، أو تنشر نظم إيصال جديدة، أو لديها برامج لتنفيذ هذا الانتشار، مما يوحي بأن الأسلحة النووية ستظل جزءا من مذاهبها واستراتيجياتها الأمنية وأن خطر استخدام هذه الأسلحة يتعاضم.

45 - ويساور كوبا بالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ووجود مذاهب دفاعية استراتيجية تقوم على حيابة واستخدام هذه الأسلحة على السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر الدول الحائزة للأسلحة النووية للأسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمرٌ مثير للقلق، لأن ذلك يعني أن دولا عديدة أخرى هي من الناحية العملية دول "حائزة".

46 - وإنا نأسف لعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها بإزالة ترساناتها النووية بالكامل بغية تحقيق نزع السلاح النووي.

47 - والتطبيق المنعزل والانتقائي لمبدأ عدم الانتشار غير كاف لإزالة الأسلحة النووية.

سادسا - اعتبارات محددة تتعلق بالمادة السابعة

48 - في عام 2002، صدّقت كوبا أيضا، كجزء من التزامها الطويل الأمد بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).

49 - وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية، نموذجا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم.

50 - ونحث مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي قدّمت إعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولات الإضافية الملحقة بمعاهدة تلاتيلولكو على سحبها دون مزيد من التأخير، بغية إعطاء ضمانات أمنية كاملة للدول التي تتألف منها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

51 - ونؤكد من جديد الإعلان التاريخي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقَّعه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا، في 29 كانون الثاني/يناير 2014، والذي يحدّد الالتزام بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي كهدف ذي أولوية، والإسهام من خلال نزع السلاح العام والكامل، والابتعاد عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها من منطقتنا إلى الأبد.

52 - وتؤيد كوبا بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بلدان العالم ومناطقه. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995، بغية تعزيز وضمان السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونؤيد أيضا مقرر الجمعية العامة 546/73 وعقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ونؤمن بأن هذه المنطقة، بالإضافة إلى كونها مساهمة مهمة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، ستشكل خطوة رئيسية إلى الأمام في عملية السلام في تلك المنطقة.

53 - وترحب كوبا بالمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، وبنائغاد المؤتمرات الثلاثة السابقة، في المكسيك عام 2005 وفي نيويورك عامي 2010 و 2015، حيث إنها أتاحت فرصة لاستكشاف وتنفيذ أساليب ملموسة للتعاون بين مختلف المناطق ومع الدول المهمة الأخرى. وإننا ندعو إلى تعزيز هذا المؤتمر بوصفه منتدى لتشكيل توافق في الآراء بشأن توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وبالتالي دعم نزع السلاح النووي.

سابعا - اعتبارات أخرى تهمُّ كوبا فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

54 - إن الأمن النووي مسألة تهمُّ جميع الدول، نظرا لما لها من آثار مهمة. ولا يمكن أن تكون إدارتها الفعالة جزئية أو تقبل باستثناءات. وينبغي اعتماد معايير الأمن النووي الدولية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كنتيجة لمفاوضات حكومية دولية متعددة الأطراف وشفافة وشاملة للجميع.

55 - ويشكل تصور خطة دعم الأمن النووي المتكاملة وتنفيذها، بما في ذلك نشر المعدات التي أوصت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثالا جيدا للتعاون بين كوبا والوكالة. وهو يكفل التعزيز المستمر للنظم الرامية إلى منع الأعمال الضارة أو الإرهابية التي قد تنطوي على مواد نووية أو مشعة والكشف عنها والتصدي لها.

56 - ويرجع التقدم الذي أحرزته كوبا إلى المشاريع التي تُنفّذها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الكشف عن المواد النووية والمشعة على الحدود وتحديث تدابير الحماية المادية في المرافق ذات المصادر المشعة من الفئتين 1 و 2. وترى كوبا أن أي محاولة لاغتصاب الدور القيادي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال أو تجاهله أمر غير مقبول.

57 - ولا تشكل الآليات الانتقائية وغير الشفافة التي تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ردا كافيا على خطر الإرهاب الدولي، بما في ذلك الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد.

- 58 - وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية ضمان أمن ترساناتها. ومع ذلك، إننا على اقتناع بأن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وخطر استخدامها من قبل الإرهابيين، هو حظرها وإزالتها بشكل كامل وبطريقة شفافة ومتحقق منها لا رجعة فيها.
- 59 - وتدين كوبا بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، أيا كان مرتكبوها، وأيا كان ضحاياها وأينما ارتكبت، بما في ذلك إرهاب الدولة، وتؤكد من جديد أنه لن يكون من الممكن تحقيق أمن نووي حقيقي على الصعيد العالمي حتى تتم إزالة الأسلحة النووية تماما من على وجه الأرض.

ثامنا - استنتاجات

- 60 - أظهرت كوبا، من خلال أعمال ملموسة، إرادتها السياسية في الامتثال الصارم لكل حكم من أحكام المعاهدة. ويجب أن يظل نزع السلاح النووي يمثل الأولوية الرئيسية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- 61 - ويتطلب المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار التحلي بالإرادة السياسية والالتزام والمشاركة الحازمة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإحراز تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وأن تضع جميع الدول الأطراف في المعاهدة لنفسها أهدافا جديدة لتحقيق ذلك الهدف.
- 62 - ولا بد من إجراء استعراض متوازن لتنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- 63 - ونحن نؤيد المؤتمر الاستعراضي الذي يؤكد من جديد الالتزامات بموجب المعاهدة والالتزامات التي قطعت في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010، والتوصل إلى اتفاق بشأن توصيات محددة وملموسة وعملية المنحى لنزع السلاح النووي وجدول زمنية محددة لتنفيذها. وعلى وجه التحديد، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يدعو إلى الوقف الفوري لتطوير نظم جديدة للأسلحة النووية وتحديث القوات والترسانات القائمة، والتخلي عن مفهوم الردع النووي ودور الأسلحة النووية في المذهب الدفاعية العسكرية والسياسات الأمنية. ويجب التخلي نهائيا عن المواقف القائمة على مفهوم الاستقرار الاستراتيجي، أو النهج التدريجي، أو على ضرورة تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي.
- 64 - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يرفض استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة، الذي يخفض عتبة النظر في استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك التصدي لما يُسمّى "التهديدات الاستراتيجية غير النووية"؛ وزيادة الإنفاق العسكري على الترسانات النووية؛ والتهديدات بالتدخل العسكري؛ وتجاهل الالتزامات الدولية بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- 65 - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يتفق على اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان أن تُقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في انتظار تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ضمانات قانونية غير مشروطة، من خلال صك دولي ملزم قانونا، بأنها لن تستخدم أبدا، تحت أي ظرف من الظروف، الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو تُهدّد باستخدامها.

66 - وينبغي له أيضا أن يشجع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها والمضي قدما في إزالة الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها وشفافة ولا رجعة فيها، وفقا للمادة 4 (نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية) من تلك المعاهدة.
